النواف: سمو الأمير عوَّدنا على رعاية كل من أعطى وقدم لوطننا الغالي

6

نقل تبعية 4 إدارات من «الرعاية الاجتماعية» إلى «ذوي الإعاقة» للاختصاص

الصبيح: لا نقل لـ «الأحداث» إلى «الداخلية» ولا «المسنين» إلى «الصحة» ولا «الحضانة العائلية» لأي جهة أخرى

هند الصبيح

ربيع سكر

أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح انه لم يدرج في خطة الوزارة أي مقترح بشأن تفكيك قطاع الرعاية الاجتماعية وإنما تم نقل تبعية أربع إدارات من القطاع الى الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة وذلك لتناسب اختصاصات تلك الإدارات مع الاختصاصات الخاصة بالهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة وما تقدمه من خدمات لفئات عديدة من ذوي الاحتياجات الخاصة و منعا للازدواجية في الجهات القائمة على تقديم الرعاية المتكاملة لتلك الفئات.

وقالت الصبيح في ردها على سؤال برلماني للنائب عادل الدمخي : لم يتم مخاطبة وزارة الداخلية من قبل وزارة الشؤون بشأن نقل تبعية إدارة رعاية الاحداث اليها.

وتابعت الصبيح : كما لا يوجد مخطابات او توجه لتحويل إدارة رعاية المسنين إلى وزارة الصحة و لا إدارة الحضانة العائلية الى أي جهة أخرى.

عددها 49 ويتردد عليها 11 ألف شخص

المكتبات العامة بالكويت تعاني نقصاً في عدد الموظفين

محمد الجبري

علي الدقباسي

◆ الجبري للدقباسي: لم يتم إغلاق أي مكتبة عامة منذ استلام المجلس الوطني للثقافة المكتبات من التربية في أبريل 2016

ربيع سكر

أكد وزير الإعلام ورئيس المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب محمد الجبري ردا على سؤال برلماني للنائب علي الدقباسي انه تم رصد احتياجات المكتبات العامة من صيانة وغيره، وتم اعتماد مبلغ 450 الف دينار لتلك المكتبات في العام المالي 2017 / 2018 وانه جاري العمل على صيانتها ومن المتوقع الانتهاء من أعمال الصيانة لآخر مكتبه في شهر شهر مارس الجاري .

وأشار وزير الإعلام إلى ان عدد المكتبات العامة في محافظات الكويت الستة تبلغ 49 مكتبة عامة من بينها 6 مكتبات تحتاج لموظفين ولم يتم شغل تلك الوظائف حتى الآن ، لافتا الى أن عدد المترددين على المكتبات العامة بمحافظات الكويت بلغ 11 الف و 844 شخصا.

وأشار الجبري الى انه لم يتم إغلاق أي مكتبة عامة منذ استلام المجلس الوطني للثقافة لتلك المكتبات من وزارة التربية في أبريل 2016 .

والمكتبات موزعة على المحافظات الستة كالتالي :

1 –محافظة العاصمة بها 14 مكتبة منها 5 مكتبات جديدة تحتاج لموظفين ومكتبة قديمة في الدسمة تم هدمها واستغلتها الجمعية دون بناء مبنى بديل .

2– محافظة حولي بها 9 مكتبات منها 3 مكتبات مستغلة من قبل وزارة التربية ومكتبتان لا تعملان منها واحدة جديدة والأخرى قديمة وتوجد مكتبة واحدة للنساء فقط.

3 – محافظة الفروانية بها 8 مكتبات منها 3 مكتبات جديدة لا يوجد بها شيء ومكتبة واحدة بها هبوط أرضي.

4– محافظة الأحمدي بها 10 مكتبات منها مكتبة في منطقة الصباحية لا تصلح بيئياً وتحتاج لموقع بديل وتوجد 3 مكتبات جديدة و مكتبة واحدة في الفنطاس مستغلة من قبل احدى الجمعيات.

5– محافظة الجهراء بها 4 مكتبات منها مكتبة واحدة تحتاج لموظفين ومكتبة واحدة جديدة لم يتم افتتاحها بعد في قطعة 10 بمنطقة سعد العبدالله وتصلح كمكتبة اطفال .

6– محافظة مبارك الكبير بها 4 مكتبات منها واحدة تستغلها وزارة التربية وتوجد مكتبة واحدة للنساء فقط.

وقال الجبري: يعتبر المجلس الوطني للثقافة المزود الرئيسي للمكتبات العامة لما يملكه من إصدارات ذي قيمة معرفية و علمية ، بالإضافة إلى تشجيعه لكتب المؤلفين الكويتيين ودعم مطبوعاتهم الأدبية والثقافية والفكرية و توزيع نسخ من هذه الكتب على المكتبات العامة .

و تابع : وكذلك يتعاون مجلس الثقافة مع جامعة الكويت ووزارة التربية ومراكز الدراسات والبحوث الكويتية و مؤسسة البابطين في تزويد المكتبات بمصادر الكتب الحديثة .

وعن خطة تطوير المكتبات العامة لتتماشى مع التطور الرقمي قال الجبري : يسعى المجلس الوطني للثقافة وفق برنامج زمني لتأهيل المكتبات العامة وتطويرها وفق المعايير الحديثة من تطور رقمي وتفعيل دورها الثقافي ، مشيرا إلى أنه تم البدء في تطبيق الفهرس الإلكتروني للمكتبات العامة من خلال البدء بمكتبة الجابرية العامة لما تتضمنه من مجموعة كبيرة من رصيد الكتب وسينطلق العمل في المكتبات التالية : مكتبة العيون العامة ومكتبة اليرموك العامة ومكتبة نصف عيسى العصفور ومن ثم باقي المكتبات العامة الأخرى .

و قال الجبري : ان عدد المترددين على المكتبات العامة وفق آخر إحصائية عام 2016 / 2017 بلغ 11 الف و 844 شخصا ، كمان المجلس الوطني للثقافة يتعاون مع الجهات الحكومية وجمعيات النفع العام والنوادي الثقافية في إقامة الأنشطة الثقافية.

استفسر عن إجراءات سمو رئيس الوزراء لحماية سمعة ومكانة الكويت

المويزري يسأل المبارك عن سبب تراجع مركز الكويت في مؤشر مدركات الفساد العالمية

وجه النائب شعيب المويزري سؤالا إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك عن سبب تراجع مركز الكويت في مؤشر مدركات الفساد العالمية.

وطلب النائب إفادته بما يلي:

1 – إن تراجع مركز الكويت في مؤشر مدركات الفساد العالمية يعتبر إساءة كبيرة لسمعة الكويت ومكانتها الدولية فما أسباب هذا التراجع ؟ وما إجراءاتكم كرئيس وزراء لحماية سمعة ومكانة الكويت ؟

2 – من المعروف أن الهدف الأساسي من إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد هو محاربة الفساد ومحاسبة من تسبب به فهل قامت السلطة التنفيذية بدورها في هذا الخصوص؟

3 – إن تراجع مركز الكويت في مؤشر مدركات الفساد أمر خطير جدا ويدل على وجود خلل وتقصير فهل اتخذت الحكومة أي إجراءات في هذا الخصوص ؟ إذا كانت الإجابة نعم فما هذه الإجراءات؟

4 – تنص المادة 17 من الدستور على «أن للأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن» فما الإجراءات التي قمتم بها كرئيس لمجلس الوزراء لحماية الأموال العامة؟

5 – بصفتكم رئيساً للسلطة التنفيذية هل قمتم بالمتابعة والتحقق من تطبيق السلطة التنفيذية لنصوص الدستور وبخاصة المواد (7 و 8 و17 و 21 و 29 و 30 و 36 و 37 و 41)؟ إذا كانت الإجابة نعم فهل وجدتم أي مخالفات لنصوص هذه المواد؟ وما إجراءاتكم؟

شعيب المويزري

إنجاز تقرير «النفقات الرأسمالية» يمكن الجهات الحكومية من الإسراع في تنفيذ مشروعاتها دون تأخير

«الميزانيات»: توجيه 1.9 مليار دينار للصرف على 428 مشروعا إنشائيا

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات والحساب الختامي أمس الاول (تصوير: محمد صابر)

ربيع سكر

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية الإطار العام لتقديرات النفقات الرأسمالية للمشاريع الإنشائية والصيانة وشراء الآلات والمعدات للسنة المالية الجديدة 2018 / 2019.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان سيد عبدالصمد في تصريح صحافي إن النفقات الرأسمالية في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية الجديدة 2018 / 2019 قدرت بنحو 2.7 مليار دينار بانخفاض يقارب الـ 6% عن ميزانية السنة الحالية.

وأضاف أنه سيتم توجيه ما يزيد على 1.9 مليار دينار للصرف على 428 مشروعا إنشائيا، و727 مليون دينار لشراء الآلات والمعدات.

وأكد أنه نظرا لتفعيل دور الهيئة العامة للطرق والنقل البري أخيرا والذي تأخر حسمه لسنوات، فقد انتقلت المبالغ المخصصة لمشاريع الطرق وصيانتها والمقدرة بـ 500 مليون دينار من ميزانية وزارة الأشغال إلى الهيئة.

وأشار إلى أن الهيئة لها ميزانية مستقلة عن الميزانية العامة للدولة وذلك لتنفيذ 39 مشروعا وفق ما أفادت به وزارة المالية أثناء الاجتماع.

وأضاف عبد الصمد أن اللجنة أكدت حرصها على إنجاز تقريرها باعتماد تقديرات النفقات الرأسمالية بالإضافة إلى ميزانية الهيئة العامة للطرق والنقل البري مع بداية السنة المالية الجديدة في الأول من إبريل المقبل قبل إقرار باقي أبواب المصروفات الأخرى.

ورأى أن انجاز التقرير يمكن الجهات الحكومية من الإسراع في تنفيذ مشروعاتها من دون تأخير كما حدث في ميزانية السنة المالية الحالية 2017 / 2018، لاسيما أن الجهات الرقابية أفادت بوجود نتائج جيدة في تنفيذ المشاريع رغم الملاحظات التي ستدرسها اللجنة في اجتماعاتها القادمة مع الجهات المعنية لتلافيها.

وقال عبدالصمد إن اللجنة بينت استمرار عدم تطابق مشاريع خطة التنمية مع الميزانية أو حتى وجود تقارب بينهما والذي لم يعد يحقق مبدأ الأولوية.

ولفت إلى تأكيد ديوان المحاسبة على ضعف وتعثر القدرات التنفيذية لعدد من الجهات الحكومية التي لها مكاتب دبلوماسية خارج دولة الكويت في شراء وتملك العقارات الخارجية لتكون بديلا عن التأجير رغم توافر الاعتمادات المالية المخصصة لذلك سنويا ووجود قرار من مجلس الوزراء بهذا الشأن منذ سنة 2005.

وطالب عبدالصمد الحكومة بإيجاد آلية بضوابط رقابية لتسريع شراء العقارات الخارجية خاصة وأن العقارات تعد نوعا من الاستثمار طويل الأجل.

وأشار إلى أن ديوان المحاسبة بين أن بعض الجهات الحكومية ما زالت تستأجر عددا من المباني لتسيير أعمالها لمدد وصلت إلى 35 سنة كما هو الحال في مبنى الأدلة الجنائية لوزارة الداخلية رغم تخصيص أراض لها منذ سنوات.

وقال إن اللجنة لاحظت تخصيص أرض للهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) في موقع ذي قيمة اقتصادية كبيرة جدا وتأكيد وزارة المالية أنه لا حاجة لإنشاء مبنى جديد لها في ظل وجود العديد من المواقع غير المستغلة والتي يمكن إعادة صيانتها.

وأضاف أن اللجنة شددت على ضرورة توجيه ما يخصص من اعتمادات مالية للإنفاق الرأسمالي لمشاريع أكثر إنتاجية، وأن تعيد الحكومة النظر في أولويات تنفيذ المشاريع ودراسة جدواها مع ضبط تكاليف إنشائها.

وأكد عبدالصمد أن اللجنة ما زالت تلاحظ استمرار بعض الجهات الحكومية في تنفيذ مشاريع إنشائية ذات طابع ترفيهي على حساب مشاريع استراتيجية متعثر تنفيذها منذ سنوات وهي أمور سبق أن بينتها اللجنة في تقريرها السابق الخاص بالنفقات الرأسمالية.

وفيما يخص مشاريع الديوان الأميري قال عبد الصمد إن اللجنة أكدت على ما انتهى إليه قرار مجلس الأمة في عدم اسناد مشاريع إنشائية مستقبلية للديوان الأميري، حيث تم إدراج مبلغ 70 مليون دينار في ميزانية الديوان الأميري للسنة المالية الجديدة لاستكمال تنفيذ عدد من المشروعات القائمة فقط وليس من بينها أي مشروعات جديدة وفق ما تم بيانه في الاجتماع.

وأضاف عبد الصمد أن اللجنة طالبت بإعادة النظر فيما خصص من مبالغ قاربت الـ 35 مليون دينار والتي ستتحملها الميزانية العامة للدولة لصيانة عدد من المراكز الثقافية ومتاحف حديقة الشهيد التي يديرها الديوان الأميري وأن يكون للشركة المتعهدة بإدارة هذه المرافق مساهمة في تكاليف الصيانة.

وأشار إلى أنه تم توقيع عقد خدمات استشارية معها بقيمة تجاوز الـ 51 مليون دينار لمدة 5 سنوات لإدارة وتشغيل تلك المرافق مع تفرد تلك الشركة في تحصيلها لجميع إيرادات المراكز الثقافية.

وفيما يتعلق بتفعيل دور وزارة المالية في ضبط المناقصات قال عبدالصمد إن اللجنة بينت دعمها لجهود وزارة المالية من خلال تمثيل الوزارة في لجنة المناقصات المركزية في عدم ترسية أي مناقصة تتقدم بها الجهات الحكومية من دون وجود غطاء مالي لها في الميزانية.

وأشار إلى تأكيد الوزارة أنه لم يتم الموافقة على مناقصات جاوزت قيمتها الـ 1.1 مليار دينار خلال السنة السابقة لعدم إدراج هذه المناقصات ضمن ميزانيات الجهات الحكومية أثناء تنفيذ الميزانية.

في الصبية وشمال المطلاع وشرق عريفجان وشمال الخيران

الحجرف: 6 مدن سكنية للعمالة الوافدة أولاها في التنفيذ بجنوب الجهراء وسعتها 20 ألف عامل

ربيع سكر

أكد وزير المالية الدكتور نايف الحجرف في رده على سؤال برلماني للنائب محمد الحويلة أن مشروع إنشاء المدن الستة للعمالة الوافدة تختص به بلدية الكويت، وقد طرح منها للتنفيذ مدينة واحدة وهي (مشروع مدينة جنوب الجهراء العمالية) وفق قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، على مساحة مليون متر مربع و بطاقة استيعابية تبلغ 20 ألف عامل وافد، ومن المقرر تنفيذ المشروع خلال الفترة من عام 2019 الى عام 2021 .

واضاف الحجرف انه تم الانتهاء من مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية وابداء الرغبة والتأهيل لمشروع مدينة جنوب الجهراء العمالية حيث أبدت 38 شركة رغبتها في المشاركة في المشروع ، و تم تأهيل 5 شركات وتحالفات مستوفية لمتطلبات ومعايير التأهيل ، وجاري من خلال الفتوى والتشريع مراجعة المسودة النهائية لاوراق طرح المشروع بين الشركات والتحالفات المؤهلة حتى يتم الإعلان عن بدء مرحلة طلب تقديم العروض الفنية والمالية ومن المقرر الاعلان عن ذلك في شهر ابريل المقبل لتقديم العروض ومن شهر مايو الى شهر اغسطس 2018 سيتم تقييم العروض .

وعن المواقع المخصصة لمدن سكن العمالة الوافدة وطاقتها الاستيعابية ، قال الحجرف في رده: ان المجلس البلدي اصدر قرارا بتاريخ 22 أكتوبر 2007 بتخصيص 6 مواقع لإنشاء مدن عمالية وتقع المدن في المناطق التالية :

1– مدينة الصبية بمساحة مليون متر مربع .

2– شمال المطلاع بمساحة مليون متر مربع.

د. نايف الحجرف

د. محمد الحويلة

3– جنوب محافظة الجهراء مساحة 500 ألف متر مربع .

4– جنوب الجهراء مساحة مليون متر مربع .

5– شرق عريفجان بمساحة مليون متر مربع .

6– شمال الخيران بمساحة مليون متر مربع .

وأضاف الحجرف أن المدينة الذي يجري العمل على طرحها للاستثمار من خلال هيئه مشروعات الشراكة تقع بمنطقة جنوب الجهراء بمساحة مليون و 15 ألف متر مربع و بطاقة استيعابية تبلغ 20 ألف عامل والتي سيتم طرحها للاستثمار كمشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص وفقا لأحكام القانون رقم 116 لسنة 2014 بشأن الشراكه بين القطاعين العام والخاص.

وعن المرحلة التي وصل اليها مشروع المدينة العمالية قال الحجرف :

إن هيئة مشروعات الشراكه بين القطاعين العام والخاص تتولى القيام بمراحل طرح مشروع المدينة العمالية بجنوب الجهراء بالتعاون والتنسيق مع الجهات العامة المختصة وهي بلدية الكويت ، لافتا الى أن المشروع يمر بعدة مراحل قبل الوصول لمرحلة البدء بالتصميم والبناء والتنفيذ.

واضاف الحجرف ان المراحل التي مرة بها المشروع كالتالي :

– مرحلة دراسة الجدوى الاقتصادية : وتم الانتهاء منها وأخذ الموافقات اللازمة على مخرجاتها واعتماده من قبل اللجنة العليا لمشروعات الشراكة.

– مرحلة الطرح وفقا لقانون الشراكة : وهذه المرحلة تتم وفق عدة خطوات :

× مرحلة ابداء الرغبة : وتم الانتهاء من الإجراءات الخاصة بدراسة مدى رغبة المستثمرين في المشاركة في الفرصة الاستثمارية بشأن تنفيذ المشروع و التي انتهت نتائجها الى رغبة عدد 38 شركة في المشاركة في المشروع.

× مرحلة التأهيل : وتم الانتهاء من مرحلة تأهيل الشركات و التحالفات التي ترغب بالمشاركة في تنفيذ المشروع والتي اسفرت نتائجها عن تأهيل 5 شركات وتحالفات مستوفية لمتطلبات ومعايير التأهيل.

واضاف انه وفق جدول مراحل المشروع فانه من المقرر الاعلان عن تقدم الشركات والتحالفات المؤهلة بعروضها في شهر ابريل المقبل وخلال الفترة من شهر مايو الى شهر اغسطس 2018 سيتم تقييم العروض وإجراء مفاوضات مع المستثمر المفضل وفي سبتمبر اعتماد القرار وفي نوفمبر 2018 الَتعاقد مع المستثمر المفضل ثمَ الاقفال المالي للمشروع في ابريل 2019 ، و ستبدأ مرحلة التصميم والانشاء خلال الفترة من عام 2019 الى عام 2021 .

وعن الموقف التنفيذي لمشروع مدينة جنوب الجهراء للعمال قال الحجرف : جاري العمل على مراجعة المسودة النهائية لمستند طلب تقديم العروض الفنية والمالية تمهيدا لإرسالها الى إدارة الفتوى والتشريع للمراجعة والاعتماد حتى يتم الإعلان عن بدء مرحلة طلب تقديم العروض وذلك من خلال الإعلان عن دعوة الشركات و التحالفات المؤهلة وهي خمس شركات وتحالفات للحصول على وثائق طرح المشروع ومن ثم تقديم عروضها الفنية والمالية.